

Distr.: General
27 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ لمحة عامة عن الإقليم
٤ أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧ ثانياً - الميزانية
٨ ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية
٨ ألف - لمحة عامة
٨ باء - السياحة
٩ جيم - الخدمات المالية

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام السلطة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت السلطة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



٩	دال - الزراعة وصيد الأسماك
٩	هاء - الاتصالات والبناء
١٠	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
١٠	ألف - لمحة عامة
١١	باء - الهجرة واليد العاملة
١١	جيم - التعليم
١٢	دال - الرعاية الصحية
١٢	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٤	واو - حقوق الإنسان
١٤	خامساً - البيئة
١٥	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٥	سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل
١٥	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٦	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، بموجب الميثاق، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل السلطة القائمة بالإدارة: الحاكم دامين رودريك "ريك" تود (أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

الجغرافيا: يقع الإقليم، الذي يتكون من أربعين جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة، على بعد ١٤٥ كيلومتراً شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية و ٩٢٥ كيلومتراً جنوب شرقي مدينة ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية. وست من هذه الجزر مأهولة بالسكان بصفة دائمة، وهي ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة الإدارية وبلدة كوكبرن؛ وبروفيدنسيالس، وهي المركز التجاري والسياسي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

المساحة الأرضية: ٩٤٨,٢ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومتراً مربعاً^(١).

عدد السكان: ٣٢ ٠٠٠ نسمة (تعداد سنة ٢٠١٠)، يشملون نحو ٩ ٧٠٠ مواطن تقريباً أو "منتمين" وغالبية كبيرة من "غير المنتمين" الآتين من مختلف البلدان في المنطقة وأمريكا الشمالية وأوروبا.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: كوكبرن تاون.

رئيس حكومة الإقليم: حكومة مؤقتة يعيّننها الحاكم، ولا يوجد على رأسها رئيس للوزراء.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الوطني التقدمي، والحركة الديمقراطية الشعبية.

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ ولم يحدّد موعد الانتخابات المقبلة بعد.

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ ولم يحدّد موعد الانتخابات المقبلة بعد.

(١) بيانات مستقاة من وثيقة مشروع "The Sea Around Us" الذي هو عبارة عن مشروع تعاون بين جامعة University of British Columbia ومجموعة Pew Environment Group. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.seaaroundus.org.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب (ألغي في عام ٢٠٠٩).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١١ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٠).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء.

نسبة البطالة: ٥,٤ في المائة (تقديرات عام ٢٠٠٧).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

تاريخ موجز: اكتشفت إسبانيا جزر تركس وكايكوس في عام ١٥١٢. وفي الفترة بين عامي ١٨٧٤ و ١٩٥٩، تولت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إدارة جزر تركس وكايكوس باعتبارها إقليمًا تابعًا لجامايكا. وأصبحت هذه الجزر في عام ١٩٦٢ مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة في عام ١٩٦٢، عندما نالت جزر البهاما استقلالها، مع أنه كانت تربطها علاقات دستورية متينة مع جزر البهاما. وعندما استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣، ولّي على لجزر تركس وكايكوس حاكمٌ ليحل محل القائم بإدارتها.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - بموجب دستور عام ٢٠٠٦ الذي تم التفاوض عليه بين الإقليم والمملكة المتحدة، عملت جزر تركس وكايكوس إلى غاية تعليق العمل بالدستور في آب/أغسطس ٢٠٠٩ (انظر أدناه) على أساس نظام حكم وزاري، حيث كان التاج البريطاني هو الذي يعيّن حاكم الإقليم، المسؤول عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض مسائل الخدمة العامة. ويتكون المجلس التشريعي من التاج البريطاني ومن مجلس نيابي يتألف من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً و ٤ أعضاء معينين والمدعي العام.
- ٢ - وتتألف قوانين الإقليم أساساً من القوانين التي سُنت محلياً، إلى جانب بعض القوانين التي سنت في المملكة المتحدة والقانون العام الإنكليزي وقواعد العدالة. ويشمل النظام محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، وأعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها هي اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص. ويعين الحاكم القضاة وقضاة الصلح بناء على مشورة لجنة الخدمة القضائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية إلى "مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار".

٣ - وقد جرت آخر انتخابات عامة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، حيث بلغت نسبة مشاركة الناخبين ٨٥ في المائة. وحصل الحزب الوطني التقدمي الحاكم، تحت قيادة رئيس الوزراء ميسك، على ١٣ مقعداً، مقابل مقعدين فازت بهما الحركة الديمقراطية الشعبية. وكان من المقرر إجراء الانتخابات العامة المقبلة في تموز/يوليه ٢٠١١. ومع ذلك، أعلنت المملكة المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن تأجيل الانتخابات "لمدة غير أطول مما يلزم"، حتى لو أنه، في رأيها، لم يكن من الممكن إجراء الانتخابات في عام ٢٠١١.

٤ - وفي ضوء تراكم الأدلة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس والمدعومة بالاستنتاجات التي توصلت إليها إحدى لجان التحقيق، أنفذ الحاكم في ١٤ آب/أغسطس عام ٢٠٠٩ قانوناً يقضي بجملة أمور منها تعليق العمل بأجزاء من دستور عام ٢٠٠٦ وإقالة حكومة الوزراء ومجلس النواب. ومن حيث الممارسة العملية، يعمل الحاكم في إطار الترتيبات الدستورية المؤقتة مع مجلس استشاري يقدم له المشورة بشأن السياسة العامة ومنتدى استشاري يسمح بإسماع صوت الشعب. ويشكل كل منهما مواطنو جزر تركس وكايكوس ويعين الحاكم أعضائهما. ويشار أحياناً إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" للإقليم أو "الحكم المباشر". (انظر A/AC.109/2010/10 و A/AC.109/2011/10).

٥ - وكما ورد في تقارير سابقة، عيّنت المملكة المتحدة مستشاراً للإصلاح الدستوري والانتخابي ليتولى استعراض دستور عام ٢٠٠٦ في ضوء استنتاجات لجنة التحقيق لعام ٢٠٠٩ ولتقديم توصيات بشأن التغيير. وعقد المستشار اجتماعات عامة في الإقليم خلال عام ٢٠١٠ وأصدر تقارير شتى تحدد المجالات المحتملة للتغيير. وبعد سلسلة من المشاورات العامة في جزر تركس وكايكوس في أوائل عام ٢٠١١، اختتمت المحادثات الدستورية بين المملكة المتحدة ووفد جزر تركس وكايكوس في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأصدر مجلس الملكة الخاص أمراً يحتوي على مشروع دستور جديد في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، عُرض على برلمان المملكة المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه. وسيدخل الدستور الجديد حيز النفاذ عندما يرى وزراء المملكة المتحدة أن الظروف ملائمة لذلك. وفي إطار مشروع الدستور، يجب إجراء انتخابات في غضون ٣٠ يوماً من دخول الدستور الجديد حيز النفاذ.

٦ - وترى المملكة المتحدة أن الأمر الدستوري لجزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١١ يحدّد حقوق الفرد وحياته الأساسية والأحكام اللازمة لإعمالها. وهو ينص على تعيين حاكم ممثلاً للتاج البريطاني، ومجلس للنواب يتألف من أعضاء منتخبين ومعينين والنائب العام، ومجلس للوزراء ووزراء معينين من بين الأعضاء المنتخبين أو المعيّنين في مجلس النواب. وينص أيضاً على السلطة القضائية والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تحمي الحكم

الرشيدي، ولا سيما لجنة النزاهة ولجنة حقوق الإنسان ومراجع الحسابات العام ومدير النيابة العامة. كما ينص على حكم بشأن أراضي التاج والإدارة المالية العامة، بما في ذلك المراجعة المستقلة للحسابات العامة. وبموجب هذا الأمر، يحتفظ التاج البريطاني، بمشورة مجلس الملكة الخاص وموافقة منه، بصلاحيات إصدار قوانين للسلم والنظام والحكم الجيد للإقليم. وسيلغى هذا الأمر الدستوري لجزر تركس وكايكوس لعام ٢٠٠٦، فضلاً عن أمرين صادرين عن المجلس في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ يعدلانه ويكملانه، وهي نصوص تشكل معاً على الدستور الحالي للجزر.

٧ - ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، ثمة نقطة خلاف قائمة بين سكان الجزر ومفادها أن نص دستور عام ٢٠١١ صممه ووضعته المملكة المتحدة باقتراحات فقط من الأفراد غير المنتخبين من الإقليم، ولم يعرض على الناخبين للتصويت أو الاستفتاء عليه.

٨ - وفي ما يتعلق بالانتخابات، أعلنت الحكومة البريطانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أن الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها بحلول تموز/يوليه ٢٠١١ لن تجرى في عام ٢٠١١. في ذلك العام، شرعت السلطة القائمة بالإدارة في مشاورات محلية بشأن مسألة الانتخابات المقبلة.

٩ - وتواصلت مظاهر الاحتجاج ضد مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة المؤقتة طوال عام ٢٠١١، ولا سيما في ما يتعلق بالمسائل الدستورية والانتخابية والإدارية. فعلى سبيل المثال، اتخذ الحزب الوطني التقدمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قراراً يؤيد الاستقلال عن المملكة المتحدة، وبرنامجاً للتوعية شعب الإقليم بمسؤوليات المواطنة في بلد مستقل، وإجراء استفتاء للدلالة على إرادة الشعب في مسألة الاستقلال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ أيضاً، نظمت رابطة الخدمة المدنية وجماعات المجتمع المدني، مثل الشباب الألف وزيادة من أجل العدالة، وكذلك بعض الرعاة والوزراء، احتجاجاً جماهيرياً ضد الحكومة المؤقتة، أعقبته إضرابات للقطاع العام أعرب فيها المصابون عن مخاوف من مجموعة واسعة من مسائل الحكم، بما في ذلك خطة فصل طوعية لموظفي الخدمة المدنية.

١٠ - وفي وقت سابق من هذا العام، قال ممثل من اللجنة الشاملة لجميع الأحزاب المعنية بإصلاح الدستور والإصلاح الانتخابي، في معرض خطابه أمام الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بإنهاء الاستعمار التي نظمتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في كينغستون، بسانت فنسنت وغرينادين، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، إن الحكومة المؤقتة كانت مضطرة لقبول المسؤولية عن إدارتها، بما في ذلك الحالة المزرية للاقتصاد والتنفيذ المثيرة للجدل من للدستور "العقابي" الجديد،

الذي أعاد صلاحيات كبرى إلى الحاكم بصفة مستمرة. (للاطلاع على النص الكامل للبيان، انظر www.un.org/en/decolonization/regsem2011.shtml).

١١ - وفي معرض الالتماس المقدم إلى اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قال ممثلون عن منتدى جزر تركس وكايكوس إن المجتمع الدولي ينبغي أن يحلّ الدولة القائمة بالإدارة المسؤولية الكاملة عن الاضطلاع بمسؤولياتها، وذلك ربما من خلال تعيين أو إيفاد فريق خاص للرصد.

ثانياً - الميزانية

١٢ - بفضل دعم مالي من حكومة المملكة المتحدة أُعلن عنه في أوائل عام ٢٠١١ لمدة عامين، يجري اتخاذ مزيد من الخطوات لخفض النفقات وزيادة الإيرادات للمساعدة على تحقيق فائض في الميزانية بحلول عام ٢٠١٣. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، عرضت وزارة مالية الإقليم على المنتدى الاستشاري بيان ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وكانت تشتمل على ١٧١ مليون دولار تقريباً للنفقات المتكررة ونحو ٦ ملايين دولار للنفقات الرأسمالية. ومع إعلان حكومة المملكة المتحدة تقديم ضمانات قروض بقيمة ٢٦٠ مليون دولار في أوائل عام ٢٠١١ لفترة عامين، تقرر اتخاذ المزيد من الخطوات لخفض النفقات وزيادة الإيرادات حتى يتحقق فائض في الميزانية بحلول آذار/مارس ٢٠١٣. كما خصص الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر مبلغ ١٢ مليون يورو لهذا الإقليم.

١٣ - ولا تفرض حكومة جزر تركس وكايكوس أية ضرائب على دخل الشركات أو الأفراد أو على الأرباح الرأسمالية أو التركات. وليس هناك من ضريبة مبيعات في الإقليم. ومع ذلك، وفي عام ٢٠١١، جرى فرض ضرائب مباشرة على خدمات مالية معينة باستحداث ضريبة على مبيعات الخدمات المالية وضريبة على مبيعات أقساط التأمين. كما فرض رسم على تجهيز المعاملات الجمركية بنسبة ٤ في المائة على جميع الواردات تقريباً، إلى جانب زيادات في الضريبة على الوقود والرخص التجارية والكثير من الرسوم والتكاليف الأخرى.

١٤ - ولا تزال الحكومة المؤقتة تبحث عن شركاء لتبرم معهم اتفاقات تبادل المعلومات الضريبية، وشرعت خلال عام ٢٠١١ في تنفيذ المرحلة الأولى من عملية استعراض الأقران لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعتمدة من قبل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٥ - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والوساطة المالية. ووفقاً لتقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم عام ٢٠١١ حوالي ٨٣٦,٦ مليون دولار.

١٦ - وفي عام ٢٠١١، نشرت الحكومة المؤقتة سياسة جديدة لجزر تركس وكايكوس صادرة عن التاج البريطاني. وقد أعدت هذه السياسة في أعقاب مشاورات علنية جرت في عام ٢٠١٠ وعدد من الاجتماعات عُقد مع المجلس الاستشاري والمنتدى الاستشاري. وقد نشرت هذه الوثيقة قبل استئناف الخدمة لسكان الجزر الذين يرغبون في التقدم بطلب للحصول من التاج البريطاني على أراض تخصص للاستخدام السكني. وأرست هذه السياسة إطاراً من المتوقع أن يتسبب في الشفافية والمساءلة للحكومة، وضمان أن تدار على نحو مستدام أراضي التاج لما فيه مصلحة الجميع في الإقليم. وأُتيحت أيضاً وثيقة السياسة العامة هذه للاطلاع عليها في شبكة الإنترنت.

باء - السياحة

١٧ - كما ورد في تقارير سابقة، أعقب فترة تزايد عن عقد من النمو السياحي الشديد في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين انخفاض في أرقام السياحة. ويستمر إيواء نسبة تناهز ٨٠ في المائة من السياح الوافدين في منتجعات في جزيرة بروفيدنسيالس. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام في عام ٢٠١١، جذبت جزر تركس وكايكوس أكثر من مليون سائح.

١٨ - وأفادت رابطة الفنادق والسياحة في عام ٢٠١٠ عن حدوث زيادة قدرها ١١ في المائة مقارنة بالعام السابق. واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١١، مع ارتفاع عدد الوافدين بحوالي ١٠ في المائة عن العام السابق. وفي عام ٢٠١١ عملت الرابطة مع مجلس السياحة لتسويق وترويج وجهة الإقليم وفنادقه لاجتذاب المزيد من الأعمال التجارية من سوق أمريكا الجنوبية.

١٩ - وانكب مجلس السياحة من جهته في عام ٢٠١١ على وضع استراتيجية لتشجيع الزيارات إلى مختلف الجزر في الإقليم، بما في ذلك من خلال جولات في كايكوس الشمالية والوسطى، وتنظيم رحلات جوية محلية إلى ترك الكيرى وسولت كاي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تم الترخيص لشركة طيران خاصة جديدة للعمل في جزر تركس وكايكوس.

جيم - الخدمات المالية

٢٠ - تمثل الخدمات المالية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، مصدراً كبيراً للإيرادات الخارجية. فوفقاً للمملكة المتحدة، يتمحور قطاع الخدمات المالية حول تسجيل اليخوت والطائرات النفاثة، بما في ذلك تمويلها والتأمين عليها، بالإضافة إلى إعادة التأمين على صناعة سيارات الولايات المتحدة.

٢١ - وهناك ثلاثة مصارف تجارية دولية في الإقليم هي Canadian Imperial Bank of Commerce و Scotiabank و Royal Bank (وكلها كندية). وإصدار الرخص والإشراف المالي وتطوير الخدمات المالية في الإقليم هي أمور مرخص بها إلى لجنة الخدمات المالية بجزر تركس وكايكوس، التي توفر أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. وبحسب ما جاء في التقرير الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والذي أعدّه، من أجل مجلس النقابات العالمية، معهد البحوث التابع للاتحاد الدولي لنقابات التعليم تحت عنوان "الضرائب المفروضة على الشركات العالمية والموارد اللازمة لتوفير خدمات عامة ذات جودة"، فإن جزر تركس وكايكوس هي من الأقاليم التي يتعين فيها على الشركات الأجنبية دفع رسوم ترخيص للعمل فيها.

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٢ - الإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، ويتكون أساساً من زراعة الخضار والحمضيات في جزر كايكوس. ويعمل في الزراعة وصيد الأسماك قرابة ٢٠ في المائة من سكان الإقليم العاملين.

٢٣ - وصيد الأسماك هو القطاع المنتج الرئيسي في الإقليم. ويشكل جراد البحر والمحار والحيوانات البحرية الأخرى الجزء الأكبر من الصادرات. وقد أسهم كل من الزراعة وصيد الأسماك بنسبة واحد في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم.

هاء - الاتصالات والبناء

٢٤ - وفقاً للمملكة المتحدة، تتسم مرافق النقل والاتصالات بجودة لا بأس فيها. وتغطي شبكة الطرق نحو ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس.

٢٥ - ولدى جزر تركس وكايكوس ثلاثة مطارات دولية: المطار الرئيسي موجود في بروفيدنسياليس، ومطارا ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية هما أصغر منه بكثير. كما توجد

مدارج لهبوط الطائرات في سولت كاي وباين كاي وباروت كاي وكايكوس الوسطى وكايكوس الشمالية. ويمكن السفر جواً إلى عدد من مدن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى لندن وتورونتو. وتقوم شركة طيران جزر تركس وكايكوس بتسيير رحلات إقليمية إلى جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وهايتي وجامايكا. وقد تم توسيع مدرج مطار بروفيدنسيالس الدولي وافتُتح في آب/أغسطس ٢٠١١. وهذا المدرج هو المرحلة الأولى من مشروع التوسعة الذي ورد أن تكلفته تبلغ ١٠٠ مليون دولار والذي يراد منه تشجيع التنمية الاقتصادية في جزر تركس وكايكوس.

٢٦ - ويقع الميناء التجاري الرئيسي، ساوث دوك، في بروفيدنسيالس. كما أن لدى جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري، ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٢٧ - وتوجد في جزر تركس وكايكوس مقار لشركات الإنشاءات الدولية التي تعمل في مقالع الرمال والصخور محلياً. وتشتمل ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ على مليوني دولار يتأيتان من عقود جديدة لاستخراج الرمال، مع وجود إمكانية للحصول على إبرام مزيد من العقود في السنوات المقبلة. ووفقاً للحكومة المؤقتة، لا يجوز استخراج الرمال في المناطق المحمية، ويجب أن تسبقه دراسات تقييم للأثر البيئي.

٢٨ - وتوفر ثلاث شركات اتصالات خدمات الاتصال الهاتفية المحلية والدولية في الإقليم. ويوجد عدد قليل من قنوات الكابل التلفزيونية في جزيرة ترك الكبرى، وأكثر من عشرين قناة في بروفيدنسيالس، وست محطات إذاعية. وليس ثمة صحف يومية. كما أن عدداً من الصحف الأسبوعية يحتفظ بمواقع على الإنترنت.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٩ - أقرت حكومة جزر تركس وكايكوس على مدى السنين بالحاجة إلى معالجة أوجه الاختلال الكبيرة القائمة بين مختلف الجزر والفئات الاجتماعية. وتمثل أحد التدابير المتخذة في القيام في عام ٢٠٠٥ بإطلاق خطة إنمائية وطنية مدتها عشر سنوات تقدم رؤية بعيدة الأجل لتنمية الإقليم وإطار عمل استراتيجي لأنشطة الحكومة والقطاع الخاص.

٣٠ - ومجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة قانونية تابعة لحكومة الإقليم، هو الجهة الوحيدة التي تزود الأشخاص العاملين بأجر داخل جزر تركس وكايكوس والذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً باستحقاقات التأمينات الاجتماعية.

٣١ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) معلومات أساسية عامة عن الأطفال والأسر في ما يتعلق بحزر تركس وكايكوس في وثيقتها للبرنامج القطري لعام ٢٠١١ المعنونة "البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي".

باء - الهجرة واليد العاملة

٣٢ - الجهة المستخدمة الرئيسية في الإقليم هي القطاع العام الذي يستخدم ثلث السكان العاملين تقريباً. ويعمل حوالي ٧٠ في المائة من القوة العاملة في قطاع الخدمات. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، هناك حوالي ٦ ٥٠٠ من عاملات المنازل وحوالي ١٢ ٠٠٠ عامل مغترب ضمن القوة العاملة. وارتفع في عام ٢٠١١ معدل البطالة، ولا سيما في قطاعي البناء والسياحة المتقلبين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وتتباين المعدلات داخل الجزر تبايناً كبيراً.

٣٣ - ووفقاً لمصادر وسائل الإعلام، خضع نظام طلب التأشيرة في الإقليم في عام ٢٠١١ لإصلاح جذري. وشملت التغييرات شرطاً جديداً يقضي بتقديم جميع الطلبات في المراكز التابعة للمملكة المتحدة في أقاليم ما وراء البحار. كما دشنت إدارة خدمات التوظيف في الإقليم خدمات توظيف جديدة، وقامت بتبسيط إجراءات مزاوله الأعمال ومنح رخص العمل. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز خدمات الصلح والتحكيم.

جيم - التعليم

٣٤ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و ١٦ سنة. وتفيد المملكة المتحدة بأنه يوجد في الجزر ٤٧ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٥ ٢٠٠ تلميذ، وهي تشمل مراحل التعليم بدءاً من التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. وتتولى الحكومة إدارة ١٤ من هذه المدارس، ١٠ منها مدارس ابتدائية و ٤ مدارس ثانوية. ومع أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس الحكومية، فإن عدد التلاميذ المسجلين بالمدارس الحكومية يبلغ نحو ٧٩ في المائة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار بنسبة ٩٨ في المائة. بيد أن هذا المعدل في أوساط المهاجرين يقل عن ذلك كثيراً.

٣٥ - وفي ما يتعلق بالتعليم العالي، ثمة معهد متوسط له فرعان في ترك الكبرى وبروفيدنسيالس، ويقدم دورات دراسية لمدة سنتين، معظمها في مجال التعليم المهني. ويستفيد المواطنون من أقاليم ما وراء البحار من رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات الإنكليزية. ووفقاً لمصادر وسائل الإعلام، تعهدت حكومة جزر تركس وكايكوس في

عام ٢٠١١ بإعطاء منح دراسية تبلغ قيمتها ٥ ملايين دولار لفائدة ١٤٩ طالبا وطالبة يدرسون في مختلف المؤسسات في الخارج، وهي تواصل التصدي لمختلف الانتهاكات الأخيرة المبلغ عنها المتصلة ببرنامج المنح الدراسية.

دال - الرعاية الصحية

٣٦ - في عام ٢٠١٠، وتنفيذاً لخطة وطنية للتأمين الصحي، جرى تمديد نطاق الرعاية الصحية ليشمل جميع المقيمين الشرعيين في جزر تركس وكايكوس، وليس حصراً للمنتميين كما كانت الحالة في السابق. وتعد المساهمات إلزامية للجهات المستخدمة والمستخدمين. وتتيح هذه الخطة الرعاية الصحية لقاء نسبة ٥ في المائة من الأجور أو الإيرادات التي تقسم بالتساوي بين رب العمل والمستخدم. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام في عام ٢٠١١، أعلنت الحكومة المؤقتة أن مساهمات أرباب العمل والمستخدمين سترتفع بنسبة ٢٠ في المائة من أجل معالجة النقص الخطير في الإيرادات في خطة التأمين الصحي الوطنية. ولن يحق للعمال الأجانب الحصول على الرعاية خارج الجزر وسيعادون إلى وطنهم للحصول على الرعاية الثانوية.

٣٧ - ووفقاً لحكومة جزر تركس وكايكوس، سيكتسي وضع وتنفيذ خطة صحية استراتيجية وطنية وإقامة هيئة تنظيمية فعالة للرعاية الصحية أهمية أساسية من أجل خفض في تكاليف قطاع الصحة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٨ - تعتقد المملكة المتحدة بأن المعدل العام للجريمة في جزر تركس وكايكوس كان منخفضاً في عام ٢٠١١. لكن معدل الجريمة في بروفيدنسيالس، وهي نقطة الوصول الأولى إلى الإقليم ومركزه السكاني والاقتصادي، أعلى من معدلها في الجزر الأخرى.

٣٩ - وعقب الارتفاع الكبير في الجرائم العنيفة والمركبة باستخدام السلاح في بروفيدنسيالس في عام ٢٠١٠، أوصى المنتدى الاستشاري بالموافقة على تشريعات معدلة لتزويد المحاكم بتدابير أكثر صرامة تمكنا من التصدي لهذه الجرائم العنيفة والمركبة باستخدام السلاح. وترى المملكة المتحدة أن هذه التدابير، إلى جانب دوريات الشرطة المحددة الهدف والمكثفة، ساعدت بسرعة على السيطرة على الوضع.

٤٠ - وفي عام ٢٠١١، أكد الفريق الخاص المكلف بالتحقيقات والملاحقة القضائية بالإقليم لوسائل الإعلام أنه تم القبض على عدة أشخاص، بينهم وزراء سابقون وزعيم الحزب الوطني التقدمي الحالي، في ما يتصل بالتحقيقات الجارية في مزاعم الفساد في صفوف

حكومة الإقليم المنتخبة التي أُقيمت في عام ٢٠٠٩. للحصول على معلومات إضافية، انظر ورقة العمل A/AC.109/2011/10.

٤١ - أما في ما يتعلق باسترداد الأموال، ووفقاً للمملكة المتحدة، وبعد ١٨ شهراً من التحقيقات، قام فريق استرداد الأموال بأكثر من ٢٩ عملية استرداد منفصلة من الأراضي و/أو النقدية. وإلى غاية تموز/يوليه ٢٠١١، أُعيد ٩٠٠ فدان من الأراضي إلى التاج البريطاني تبلغ قيمتها الإجمالية عشرات الملايين من الدولارات. وستؤدي الطعون حتماً، حيثما قبلت، إلى إطالة أمد العملية، ولكن إلى أن تصل العملية إلى نهايتها، يتوقع أن تسترد الحكومة المؤقتة أراضي تبلغ قيمتها عدة مئات من ملايين الدولارات للمساعدة على تأمين مستقبل أضمن للجزر على المدى الطويل.

٤٢ - ووفقاً للمملكة المتحدة، وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغ عدد نزلاء سجن الدولة القائمة بالإدارة في ترك الكبرى ٩٩، ٤١ منهم موجودون رهن الحبس الاحتياطي و ٥٨ يقضون فترات عقوبة، من بينهم ٢ من الأحداث. وبشكل عام، وعادة ما لا تصدر عقوبات الحبس في الإقليم إلا في حق الأحداث الذين يرتكبون جرائم خطيرة للغاية. وفي مثل هذه الحالات، يعيش الأحداث في منطقة من السجن تكون معزولة عن عامة السجناء وتراقبهم وزارة التنمية الاجتماعية. ودرجت العادة في السابق على إرسال الأحداث خارج البلاد بعد صدور الحكم، وذلك نظراً لعدم وجود منشأة خاصة بالأحداث في جزر تركس وكايكوس.

٤٣ - ووفقاً لما ذكرته المملكة المتحدة، لا يزال النهج الذي تتبعه الحكومة المؤقتة هو العمل مع الجهات الدولية والإقليمية المقدمة للمساعدة التقنية مثل صندوق النقد الدولي، وفرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية ومع الوكالات الموجودة داخل الإقليم، بما فيها لجنة الخدمات المالية، لتعزيز نظمها الخاصة بالكشف عن غسل الأموال وغيره من المخالفات المشتبه في حدوثها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وقد قدمت فرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية، وهي هيئة حكومية دولية مستقلة تقوم بوضع وتشجيع السياسات الرامية إلى حماية النظام المالي العالمي من أعمال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، معلومات عن الوضع الراهن في جزر تركس وكايكوس في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بعنوان "Money Laundering Using Trust and Company Service Providers" ("غسل الأموال عن طريق الثقة ومقدمي خدمات الشركات").

٤٤ - وفي ما يتعلق بالمسائل الأمنية، قررت السلطة القائمة بالإدارة في عام ٢٠١١ إيفاد وحدة تابعة للأسطول الملكي مجهزة خصيصاً للمساعدة في جهود الإغاثة في حالات

الكوارث ومكافحة المخدرات في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة في منطقة البحر الكاريبي، وذلك تنفيذاً للقرارات التي اتخذت في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين للمملكة المتحدة الذي أجرى في الآونة الأخيرة.

واو - حقوق الإنسان

٤٥ - أنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب قانون لجنة حقوق الإنسان لمساعدة الإقليم في مواءمة قوانينه مع المعايير الدولية المتعلقة بمختلف التزامات حقوق الإنسان.

٤٦ - ووفقاً للمؤسسة الكومنولث، التي تدعم الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان في الإقليم، بذل الإقليم خلال عام ٢٠١١ جهوداً لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان من شأنها أن تركز على تحسين التشريعات والتوعية والسياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالشؤون الجنسية والهجرة واللاجئين.

٤٧ - وقد امتد نطاق اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية التالية ليشمل جزر تركس وكايكوس: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولم ينضم الإقليم بعد إلى اتفاقية القضاء على التمييز العنصري. وتنطبق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أيضاً على جزر تركس وكايكوس ويحق للأفراد فيها رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عندما لا يوجد سبيل آخر للانتصاف في الإقليم.

٤٨ - ووفقاً للمملكة المتحدة، يعزز مشروع الدستور الذي يتضمنه الأمر الصادر في عام ٢٠١١ الفصل الخاص بالحقوق الأساسية في دستور عام ٢٠٠٦ ويضيف إليه بعض الحقوق الجديدة.

خامسا - البيئة

٤٩ - لجزر تركس وكايكوس تراث بيئي هام يتعين الحفاظ عليه. وكما ورد في تقارير سابقة، عانت الأراضي الرطبة في بروفيدنسيالس من تدهور بيئي حاد نتيجة التطور السريع لل عمران والسياحة، مع أن بعض المناطق الهامة لا تزال خاضعة للحماية من خلال نظام الحدائق العامة الوطنية. وإدارة الموارد البيئة والساحلية الإقليم هي المكلفة بحفظ الموارد الطبيعية لجزر تركس وكايكوس وحمايتها وإدارتها.

٥٠ - وأصدرت وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في حكومة المملكة المتحدة من جانبها، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ورقة بعنوان "البيئة في أقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار: حكومة المملكة المتحدة ودعم المجتمع المدني" بشأن المشورة والدعم المتاحين للأقاليم في مجالات اختصاصها، وسلطت الضوء على مدى توافر أموال الوزارات لهذا الغرض.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥١ - مُنحت جزر تركس وكايكوس صفة العضو المنتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك في لجنة التعاون والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي.

٥٢ - وجزر تركس وكايكوس هي عضو منتسب في الجماعة الكاريبية وفي رابطة الدول الكاريبية. والإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وكذلك في فرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية، التي شُكلت لمكافحة غسل الأموال في حوض البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٠، كررت الجماعة الكاريبية الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الوضع السائد في الإقليم، حيث واصلت الدولة القائمة بالإدارة تأجيل الانتخابات العامة، ودعت إلى العودة إلى حكم ديمقراطي وتمثيلي. ووفقاً للمملكة المتحدة، يجري السعي لتوثيق الروابط مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي ومع جزر البهاما المجاورة.

٥٣ - وترتبط جزر تركس وكايكوس بالاتحاد الأوروبي من خلال أحكام الجزء الرابع من المعاهدة المتعلقة بسير عمل الاتحاد الأوروبي والقواعد التفصيلية والإجراءات المنصوص عليها في القرار المتعلق بانتساب البلدان الأجنبية المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (2001/822/EC).

سابعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٤ - ترد معلومات عن التطورات السياسية والدستورية المتعلقة بوضع جزر تركس وكايكوس في الفرع الثاني أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ - وفقاً للمحضر الموجز للاجتماع الثاني للجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (A/C.4/66/SR.2) الذي عقد يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قال ممثل المملكة المتحدة، ضمن جملة أمور، إن علاقة الحكومة البريطانية مع أقاليمها لما وراء

البحار هي علاقة حديثة قوامها الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بالملكة المتحدة أم لا. ومضى المتكلم يقول إن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت مؤخراً عن استراتيجية جديدة تجاه أقاليمها لما وراء البحار. وسيتم تنفيذ استراتيجية جديدة أشكالاً مختلفة في كل إقليم، وقد تم الشروع في عملية مشاور مع الجمهور وذلك لتشجيع هذه الأقاليم والجهات المعنية الأخرى على إبداء وجهات نظرها بشأن الأولويات في هذا الشأن. وسوف يستفاد من نتائج هذه العملية في إعداد الورقة البيضاء عن الأقاليم التي تعتمدها الحكومة نشرها في عام ٢٠١٢. وقال إن الحكومة ملتزمة بالسماح لكل إقليم بإدارة شؤونها الخاصة إلى أقصى حد ممكن، وهو ما يستتبع بعض المسؤوليات والحكمة الرشيدة التي يتعين على الإقليم تحملها.

٥٦ - وشدد المتكلم بقوله "لكن، وحيثما لا تطبق معايير عالية للزاهة والحكومة، لن تتردد حكومة المملكة المتحدة في التدخل، كما فعلت في عام ٢٠٠٩ عندما علقت المجلس التشريعي والحكومة في جزر تركس وكايكوس". واستطرد المتكلم بقوله إنه منذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير بإلزام حكومة الإقليم بتطبيق مبادئ الإدارة المالية السليمة والحكومة الرشيدة والتنمية المستدامة. وأعرب عن نية حكومته إجراء انتخابات في عام ٢٠١٢، شريطة إحراز تقدم كاف بشأن مجموعة محددة من المعايير الأساسية التي وضعت في عام ٢٠١٠، من بينها تطبيق قانون دستوري جديد في جزر تركس وكايكوس. وبعد إجراء مشاورات واسعة النطاق، تمت صياغة دستور جديد في عام ٢٠١١ يمكن للحاكم أن يعلن عن دخوله حيز النفاذ، عندما تكون الظروف مناسبة لإجراء الانتخابات.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٧ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٨٩/٦٦ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أحيل إلى الجمعية العامة (A/66/23) وعلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. ويتعلق الجزء العاشر من القرار ٨٩/٦٦ بـ "بجزر تركس وكايكوس". وفي فقرات المنطوق من هذا الجزء، فإن الجمعية العامة:

"١ - تلاحظ مع القلق البالغ الحالة الراهنة في جزر تركس وكايكوس، وتلاحظ الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل إعادة الحكم الرشيد، بسبل منها بدء العمل بدستور جديد في عام ٢٠١١ والإدارة المالية السليمة في الإقليم؛

"٢ - تدعو إلى إعادة إرساء الترتيبات الدستورية التي تكفل التمثيل الديمقراطي عن طريق حكومة منتخبة للإقليم بأسرع وقت ممكن؛

”٣ - **تلاحظ** مواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتها المتكررة بشأن إعادة إرساء حكومة منتخبة ديمقراطياً للإقليم على وجه السرعة، وتلاحظ أيضاً الرأي الذي أعربت عنه الدولة القائمة بالإدارة والقاضي بعدم تأجيل الانتخابات أكثر من اللازم؛

”٤ - **تلاحظ أيضاً** المشاورات العامة المستفيضة التي أجراها مستشار الإصلاح الدستوري والانتخابي والنقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي داخل الإقليم، وتؤكد أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المعنية في عملية التشاور؛

”٥ - **تؤكد** أهمية وجود دستور للإقليم يجسد طموحات ورغبات شعب الإقليم، على أساس آليات التشاور الشعبي؛

”٦ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

”٧ - **ترحب** بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

”٨ - **ترحب أيضاً** بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم“.